كلمة ونص

ميشيل خياط

الأولوية لمنكوبي الزلزال

ما من شك أن ملفات محلية كثيرة تزال تحتاج إلى علاج حاسم، لعل من أهمها، انخفاض القيمة الشرائية لرواتب العاملين والمتقاعدين إلى مستويات متدنية جداً، ومنها أيضاً موضوع الزيادة المستمرة على أسعار المواد الغذائية الأساسية، وثمة على هذا الصعيد، تفاقم أزمة النقل الداخلي بسبب قلة عدد الباصات واهتراء أغلب الميكروباصات وعدم التزامها بخطوطها وبساعات عمل ملائمة لتخديم آلاف المواطنين ولاسيما من المدن إلى الأرياف.

وبدهي أنه لا يجوز التغاضي عن التأثير السلبي لهذه الملفات في حركة الحياة في سورية، ما يتطلب جهداً استثنائياً تضطلع به كل الوزارات بحماسة هائلة لإنجاز ما يمكن إنجازه للتخفيف من الأوجاع الناجمة، عن تلك الأزمات المعيشية المتفاقمة.

بيد أن الأولوية في الجهد الوطني الرسمي والشعبي، يجب أن تعطى، لتدابير تداعيات زلزال السادس من شهر شباط الماضي.

توافرت مساعدات عينية كثيرة من مصادر محلية وخارجية، أمنت رعاية غذائية وطبية جيدة للمنكوبين وهم كثر.

ويبقى المأوى الدائم الذي أفقدهم إياه الزلزال هو الأهم، وثمة لغط على هذا الصعيد يتناقض مع المنطق أولاً، ومع خطة التعافي طويلة الأمد التي تبناها مجلس الوزراء مؤخراً، ويحاول هذا اللغط التلاعب بالألفاظ عبر التمييز بين الرسوم والضرائب التي أعفى القانون منها أولئك الذين تضررت بيوتهم بسبب الكوارث والحروب، وأتعاب المكاتب الهندسية بصفتها قطاعاً خاصاً، وهي أتعاب إعادة بناء البيوت غير المرخصة وأتعاب الإشراف.!

ولعل الترجمة الحرفية لكلمة أتعاب هي الأجور، أي الأموال التي سيدفعها من تهدم بيته وفقد بعضاً من أفراد عائلته وجل أمواله ومدخراته وخرج بالبيجاما من تحت الأنقاض.

الرسوم والضرائب هي أموال، ونص القانون على الإعفاء منها، والأتعاب (والأمر متعلق) بالبيوت التي دمرها الزلزال، هي أيضاً أموال.

بمعنى أن فقه الإعفاء كامن بعدم توافر الأموال لدى المنكوبين.

لا نطالب المكاتب بأن تعمل مجاناً، لكننا نذهب إلى نص خطة التعافي الحكومية:

١- دراسة كل الخيارات للتعويض على المتضررين.
٢- الاعتماد على الشركات العامة الإنشائية.
٣- السعي إلى تأمين مسكن لمن فقدوا مساكنهم.
٤- بناء تجمعات سكنية سريعة الإنشاء.

إذاً، بالاستناد إلى هذه الخطة نصون منطوق القانون العام -وهو الأقوى- وقد نص على الإعفاء من الضرائب والرسوم المالية والتكاليف المحلية والرسوم الأخرى المترتبة على إعادة البناء. (القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥)، ونذهب إلى اضطلاع الشركة العامة للدراسات الهندسية، بالدراسات والتصاميم والإشراف مجاناً بصفتها شركة حكومية يمكن أن يمول احتياجاتها صندوق دعم المنكوبين، وقد تذهب إلى نموذج موحد لمئات ألوف الشقق، في ضواح سورية جديدة، تنفذها الشركات العامة الإنشائية، وبالتعاون مع دول صديقة أبدت الرغبة في المساعدة بموضوع المساكن مثل إيران والإمارات العربية المتحدة.

يحتاج هذا الطموح المشروع في إعادة المواطنين السوريين الأعزاء -المنكوبين- إلى بيوت دائمة، إلى رفد سخي للصندوق الوطني لدعم المنكوبين بزلزال السادس من شباط، من مصادر سورية محلية ومغتربية، وهذا يتطلب تأجيج عمل سفاراتنا في الدول الصديقة ولاسيما في أميركا اللاتينية، عبر إقامة ندوات للجاليات السورية، سواء في السفارات أم الأندية، وشرح الاحتياجات الكبيرة وحشد أكبر قدر من المعونات المالية لمصلحة تأمين سكن لمن أفقدهم الزلزال مساكنهم.

وثمة رافد آخر هو المنظمات الإنسانية الدولية، والدول الصديقة ذات القدرة على المساعدة في مجال بناء المساكن، مثل الصين وإيران، وكنا أشرنا في مقالة سابقة إلى إنجاز جمهورية إيران الإسلامية الصديقة لسبعة آلاف مسكن ومتجر في ثلاث سنوات ونصف السنة في الضاحية الجنوبية في بيروت بعد التدمير الإسرائيلي الوحشي لها.

إن منكوبي الزلزال يحتاجون دعماً سخياً يبلسم جراحهم، ولا يجوز أن نطالبهم -أبداً- بأي أتعاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية تبحث مع منظمة العمل الدولية وضع العمال السوريين في الجولان السوري المحتل

| الوطن

بحثت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال اجتماع عبر الفيديو مع مدير إدارة الاجتماعات والوثائق والعلاقات الرسمية في منظمة العمل الدولية فرانك هاغمان أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري المحتل.

وعرض معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد فراس النبهان خلال الاجتماع ممارسات الكيان الصهيوني ضد العمال وأصحاب العمل في الجولان السوري المحتل، وأنواع ونسب الضرائب المفروضة عليهم، وأهم القرارات والاتفاقيات بخصوص أوضاعهم.

وأكد النبهان أن الاحتلال الإسرائيلي مستمر بانتهاكاته العنصرية ضد العمال إضافة لخرق القرارات الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بإدانة التمييز وانتهاك الحريات النقابية في الأراضي العربية المحتلة، مشيراً إلى أهمية أن يتضمن التقرير القادم حول أوضاع العمال العرب السوريين في الأراضي المحتلة كل الانتهاكات الحاصلة بحقهم.

وأوضح النبهان أنه ستتم موافاة المنظمة بكل الوثائق حول الانتهاكات الواقعة بحق العمال لفضح هذه الممارسات واعتمادها وثيقة رسمية في الدورة المقبلة لمؤتمر العمل لهذا العام، واتخاذ الإجراءات القانونية الملزمة للاحتلال الإسرائيلي لتطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما يضمن تأمين الحماية الاجتماعية للعمال العرب السوريين في الجولان المحتل.

من جهته بين هاغمان أهمية تعزيز التواصل الدائم لمعرفة حالة العمال في الجولان السوري المحتل، لافتاً إلى أن المنظمة ستقوم بمعاينة حالة العمال للوقوف على وضع العمال العرب السوريين على أرض الواقع.

مدير المرصد العمالي في الاتحاد العام لنقابات العمال جمال حجازي بين أن سورية تطالب بشكل دائم بعدم تعرض العمال السوريين الموجودين في الجولان السوري المحتل للممارسات العنصرية التي تنتقص من حقوقهم، لافتاً إلى أن جهود المنظمة يجب أن تتركز على فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تحدث تجاه العمال في جميع الأراضي العربية المحتلة.

محافظ اللاذقية يبحث مع القائم بأعمال السفارة الهندية احتياجات مواجهة تداعيات الزلزال

هلال: صعوبات واجهت عمال الإنقاذ في الأيام الأولى بسبب نقص التجهيزات والمعدات والآليات التخصصية

| وكالات

بحث محافظ اللاذقية عامر هلال أمس مع القائم بأعمال السفارة الهندية بدمشق ساتندر كومار ياداف والوفد المرافق التعاون المشترك في المجال الصحي والدفاع المدني والإنقاذ.

وقدم هلال إحاطة كاملة بأضرار الزلزال، والصعوبات التي واجهت عمال الإنقاذ في الأيام الأولى من الكارثة بسبب نقص التجهيزات والمعدات والآليات المتخصصة بعمليات الإنقاذ إضافة إلى الصعوبات التي واجهها القطاع الصحي من عدم توافر سيارات الإسعاف ونقص الأدوية والتجهيزات الطبية المعطلة وغيرها من التحديات الناجمة عن تداعيات الحرب والحصار الجائر المفروض على سورية.

كما تطرق هلال إلى الصعوبات التي تعوق استمرار العملية التعليمية في ظل خروج عدة مدارس عن الخدمة بالكامل جراء تضررها بالزلزال، وتحويل قسم آخر منها إلى مراكز إيواء، والجهود المبذولة لإيجاد بدائل مجهزة بمرافق صحية وخدمية.

وفي تصريح عقب اللقاء أوضح القائم بأعمال السفارة الهندية أن زيارة محافظة اللاذقية تأتي للاطلاع على حجم الأضرار، وتقييم الاحتياجات والمتطلبات، وتم الاتفاق على تزويد السفارة بقائمة حول الأضرار التي خلفها الزلزال بمختلف القطاعات والاحتياجات لرفعها إلى الدولة الهندية وإرسال المساعدات الضرورية لمواجهة تداعيات الزلزال.

وأضاف ياداف: إن الهند أرسلت طائرتين محملتين بالمواد الإغاثية والطبية وتعتزم إرسال المزيد، مشيراً إلى أن العلاقات التاريخية الراسخة والصداقة القوية التي تربط بين البلدين تُحتم على الهند الوقوف إلى جانب سورية ودعمها.

وقدم ياداف التعازي الصادقة للعائلات التي فقدت أشخاصاً في هذه الكارثة التي ألمت بسورية والتي جاءت بعد سنوات صعبة من الحصار والحرب.

«تشارك».. خطوة في مشروع تطوير عمل المنظمات غير الحكومية

الكوا: تمكّن من تفعيل التشبيك وتبادل الخبرات بين المنظمات بما يحقق تكامل الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة

| الوطن

استمراراً للعمل الذي بدئ به منذ سنوات على مشروع تطوير بيئة عمل المنظمات غير الحكومية في سورية، برعاية وإشراف من السيدة الأولى أسماء الأسد، والذي يهدف إلى تمكين المنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها، وتهيئة البيئة المناسبة والفعالة لها لتكون شريكاً حقيقياً وفاعلاً مع مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص في مجالات التعافي وإعادة الإعمار والعمل التنموي في سورية.

وانطلاقاً من نهج التشاركية والحوار المعمق الذي اعتمده المشروع منذ انطلاقته بين المنظمات غير الحكومية في سورية وبين القطاعات الأخرى وأولها الحكومية.. عقدت في دمشق ورشتان حواريتان حول منصة «تشارك» المنصة الوطنية للمنظمات غير الحكومية والتي تعتبر واحدة من دعائم المشروع وأدوات تنفيذه، الورشة الأولى بالشراكة مع اتحاد الجمعيات الخيرية بدمشق، والورشة الثانية بالشراكة مع مؤسسة مبادرة أهل الشام بريف دمشق، وذلك على مدرج جمعية خريجي المعاهد التجارية بدمشق.

وقدم مدير المنظمات غير الحكومية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا عرضاً للمنصة شرح فيه أهمية إطلاق المنصة الوطنية للمنظمات غير الحكومية لدعم نشاط هذه المنظمات، مشيراً إلى أن المنصة تمكن من تفعيل التشبيك وتبادل الخبرات بين المنظمات بما يحقق تكامل الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة، ونوه إلى أن المنصة منبر للتواصل بين المنظمات كما تتيح الاطلاع على التشريعات والقوانين والقرارات والتعاميم المتعلقة بعملها.

وتم الاستماع إلى الاستفسارات والملاحظات من المنظمات غير الحكومية المشاركة حول مضمون العرض، وتمت الإجابة عن كل الاستفسارات من خلال النقاشات التفاعلية التي تضمنت مقترحات حول المنصة سيتم أخذها بعين الاعتبار.

وأوضحت رئيسة مجلس أمناء مؤسسة مبادرة أهل الشام ميسا رسلان أهمية هذه المنصة بتفعيل العمل التشاركي بين الجمعيات ضمن خطة ومنهجية واحدة، لافتة إلى أن الورشة هدفها الاستماع إلى رأي أصحاب العلاقة، وإضافة أي مقترح يمكن أن يساهم في تطوير المنصة.

ورأى المستشار في اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق لؤي المنجد أن المنصة خطوة لتنظيم عمل القطاع الأهلي، وتفعيل تشاركيته مع باقي القطاعات، مشيراً إلى وجود كوادر من الاتحاد يمكن أن تساعد باقي المنظمات الراغبة باستخدام المنصة.

نقص الأعلاف والمحروقات يرفع أسعار الألبان والأجبان.. ومربون يشتكون من تحكم التجار بهم

| السويداء- عبير صيموعة

شهدت أسعار الألبان والأجبان ارتفاعاً غير مسبوق على ساحة المحافظة أدى إلى عجز كثير من العائلات عن شرائها وحرمان كثير من الموائد منها بعد أن تجاوز كيلو اللبن الكامل الدسم الـ٢١ ألف ليرة والجبنة البلدية الـ٢٥ ألفاً لتسجل أنواع الأجبان الأخرى من قشقوان وشلل ٥٠ ألفاً للكيلو الواحد والذي عزاه أصحاب المعامل والورش المصنعة لتلك الأنواع إلى ارتفاع أسعار الحليب لدى المربين إلى ٣٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف، وأكدوا لـ«الوطن» عجزهم عن استقبال كامل كميات الحليب المعروضة من المربين والتي كانت تتجاوز طنين من حليب الأبقار يومياً ومثلهما من حليب الأغنام لعدم قدرتهم على تصنيعها من جراء النقص بمادة الغاز من جهة وعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم لارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها من جهة أخرى رغم حاجة كل أسرة لها، وأشاروا إلى أن الكثيرين منهم قاموا بتخفيض إنتاجهم إلى ما دون النصف لعجزهم عن تأمين الغاز الصناعي إضافة إلى مادة المازوت لزوم تشغيل المولدات ضمن معاملهم وورشهم التصنيعية واضطرارهم إلى رفع أسعار منتجاتهم حين لجوئهم إلى تأمين تلك المواد من السوق السوداء، مطالبين الجهات المعنية بضرورة متابعة المعامل والورش والكشف على العامل منها والمتوقف منها لأن مخصصات المتوقف منها تذهب إلى السوق السوداء سواء من مادة الغاز أو المازوت على حد سواء، وأوضحوا أن حاجة كل معمل منها شهرياً تتجاوز الـ١٥ أسطوانة غاز صناعي بينما ما يتم تأمينه لا يتجاوز الـ٧ أسطوانات كل شهر ونصف الشهر كما لفت البعض إلى أن ارتفاع أسعار مشتقات الحليب إنما يعود إلى أن ما يتم إنتاجه ضمن معاملهم بات لا يغطي تكاليف عملية الإنتاج وأدى بالضرورة إلى الاعتذار من المربين عن استقبال كامل الكميات المراد تصريفها الأمر الذي أدى إلى خسارة المربين كما أدى إلى نقص العرض بسبب انخفاض الإنتاج أمام الطلب الزائد وبالتالي أدى إلى رفع أسعارها، وبينوا أن ارتفاع أسعار الحليب الطازج جعل معامل تصنيع أشباه الألبان والأجبان تكتسح الأسواق على ساحة المحافظة والتي تعتمد على الحليب البودرة والمواد التصنيعية والزبدة النباتية لانخفاض أسعارها مقارنة مع شبيهاتها من المواد المصنعة من الحليب الطازج الأمر الذي فرض وجود حاجة كل معمل منها شهرياً تتجاوز الـ١٥ أسطوانة غاز صناعي بينما ما يتم تأمينه لا يتجاوز الـ٧ أسطوانات كل شهر ونصف الشهر كما لفت البعض إلى أن ارتفاع أسعار مشتقات الحليب إنما يعود إلى أن ارتفاع أسعاره نتيجة غلاء مستلزمات التربية بالكامل وأهمها الأعلاف التي جعلتهم تحت رحمة التجار في القطاع الخاص الذي يقوم برفع أسعار المادة كلما ارتفع سعر الصرف الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى استجرار الأعلاف بالدين لتأمين حاجة قطعانهم من المادة وضمان عدم مرضها ونفوقها، كما دفع البعض من جراء عجزه عن تسديد أثمان الأعلاف إلى بيع جزء من القطيع أو بقرة من أبقارهم وفقط لتغطية أثمانها، مشيرين إلى أن نقص الأعلاف فضلاً عن عدم الوثوقية بالأنواع الموزعة منها على المربين زادا من أعباء التربية لتسبب تلك الأعلاف بأمراض عديدة للقطعان بسبب نقص المادة الفعالة ضمنها وخاصة كبسولات العلف ليضاف إليها ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية وغلاء أجرة الأطباء البيطريين الأمر الذي أدى إلى وقوع جميع المربين بعجز وخسارة واضطرارهم إلى بيع جزء من قطعانهم بخسارة، وطالب المربون عبر «الوطن» بضرورة تحرك جميع الجهات المعنية لدعم عملية تربية الثروة الحيوانية وتأمين جميع مستلزماتها وبأسعار مقبولة أن الواقع الذي آلت إليه العملية ينذر بواقع إنتاجي مزر يهدد بالعزوف عن عملية التربية وبالتالي إيجاد إشكالية في تأمين الحليب ومشتقاته ضمن الأسواق ويهدد بكارثة اقتصادية تنعكس على الأسواق وكارثة اجتماعية تنعكس على المربين أنفسهم ما يشجع على غزو المنتجات المصنعة من أشباه الألبان والأجبان الأسواق رغم منعكساتها الصحية السلبية على المواطنين.

وحول نقص الأعلاف وعدم قدرة الجهات المعنية على تأمينها بما يضمن استمرار عجلة الإنتاج أكد مصدر مسؤول في المؤسسة العامة للأعلاف أنه يتم توزيع الأعلاف حسب الدورة العلفية وذلك حسب التوجيهات معترفاً بأن الكميات الموزعة لا تغطي الحاجة الحقيقية لأي قطيع لدى أي من المربين لأن مخصصات الدورة العلفية هي دعم للمربي فقط.

رئيس اتحاد الحرفيين في السويداء تيسير أبو ترابي أكد لـ«الوطن» وجود نقص في مادة الغاز الصناعي الموزع على جميع الفعاليات ضمن جميع الجمعيات الحرفية وأن ما يتم توريده من المادة للمحافظة يجري توزيعه مباشرة بالحد الأدنى من الاحتياج مع متابعة الاتحاد لاحتياج كل منشأة مع البدء بعمليات الكشف على المنشآت للتحقق من العامل منها مع إيقاف مخصصات المتوقف منها بالضرورة حيث ثبت وجود أكثر من منشأة تقوم بالحصول على مادة الغاز الصناعي وهي لا تعمل الأمر الذي يوضح سبب وجود الغاز الصناعي ضمن السوق السوداء.